ان معنى المعظم فواتح كثيرة ولعل الداعي في عد الاسامي للاربعة عشر ترتيب السور الواقعة هي فيها واما ممّا فقد عقب
الزهراوين باربع سور بواقيها في الفاتحة وعقب الاعراف بالرعد لاشتراكهما في الزيادة على الم فقد اخذ
ثم لاحظ ترتيب المصحف الا انه قدم الروم على هود ويوسف فان كان لنقضه فالاولى ان تقدم على يونس ايضا
فلما عددت ما لها جهات سؤال واحد فرعه على الوجه الثاني الذي استحسنه كما دل عليه جوابه بعد ان المفتتح بالفواتح
الاسقاط والوكس للسطر اعلا ذكرت مجمعة فانه واف بالوضع في اول القرآن فانه اولى به واي فايدة في توقفها على السور
وان اريد تنويه على ما ذكر في مجموع الفواتح مال قال لما كان ذكر نصف الاسامي عقد الجمع الحروف يكفي والزاما فلما
عددت الحروف باسرها نصف الاسامي مجتمعة في اوله لم يطلق عليه الطوال لان التنبيه المستفاد من جمع الحروف نصف
الاسامي لم يتكرر انما المتكرر التنبيه اي حاصل بعد تمييز من جنس الحروف فانه ايضا يدل على ان المتحدى به مؤلف منها
اي من الحروف لا غير وان كان عقد الجمع اول الالهام الا ان يقول بانه انما اخر العموم لتكرر الافادة التنبيه في مواضع
متعددة فمن ذلك رعاية لها على احسن وجه وكرره عطف على اعاد والعجز اللسنة او هل اي اشد افعالا
للاوصال بمواتنة عليه من ان المتحدى به كذا وما يوصل به اليه واقرأى اشد اخرا ادا اي تو... وتبيح له اي الموضع
والعشر ذكره راجع الى التنبيه وكذلك يكرر سائر الكلام كما عادة التنبيه انما هو اتى واللفظ كلام في سورة وويل
يومئذ للمكذبين واما يرده كعجمه والقصص المكررة بعبارات مختلفة ولكن ان يورد السؤال على الوجه الثاني
ويقول لما كان المقصد بعض السور بهذه الالفاظ المقصد الاول اسما عددت مجمعة وكلها اعيان اعاده الاعراف
ويكرر امارة الالهي ذاوفي بالمطلوب فلا ورود سؤال على الاول فان المقصود الاصلي هنالك الدلالة على
مسميات مخصوصة باسمائها من احوالها واما الايقاظ فهو مقصد بعضها ممّا لاحاث ولم اختلفت سؤالان
اي فلما كانت الفواتح على طريقة واحد مع ان ما قصد بها من افادة التنبيه وكرره حاصل بذلك وايضا كان
احالها على الكلمة المخصوصة فالقصران في حات وحروفها للفواتح ما حيها وله حوارث بعض الاطلاق اعلاه
حروفها المعدودة بها وقيل القصران للصور المكتوبة في الفواتح فان الحروف الملفوظة في صاد مثلا بلسه وهو مسهو
وقيل بها المدوات الحروف المعدودة باسمائها وفي اضافة الحروف الى ضميرها نوع مسامحة وكان ابنيته كلامهم
جوابهما عن السؤال الثاني والتبع على السورة اي بعضها الابنية على حرف وبعضها على حرفين وهكذا الى خمسة احرف
اصول وسنها لم يتجاوز اي الابنية ذلك اي كونها على خمسة احرف الجملة من ضمن الابنية في الطرف جواز ان يكون
حرّاً الان ولا يخفى ملك وقوع السؤال على الوجه الاول والثالث وسطوع جوابي عنهما فاوجه اي عن الوجه

في محنتها موزعة على السور مساوية في اعدادها لحروف فوتها وجه اختصاص كل سورة بفاتحتها المخصوصة بها
فاختصاص السور بفاتحتها على الاطلاق اذ لا يوجد فيها فاتحة الاولى واختصاص الفاتحة بسورتها اما على
الاطلاق واما بالاضافة الى بعض السور والسؤال يعم الاوجه الثلاثة وقوله اذا كان الوصف للعله
جواب على الوجه الثاني المرضي عنده وقوله كما اذا سمي الرجل بثوره واشارة الى الجواب على الوجه الاول بنوع
منها بالمناسبة جواب على الوجه الثالث انه مبني محذوف عن معنى الاستفهام وبعضه فالحاصل
وتنوينها عوض عن المضاف اليه والجملة اعني سلك صفة لها اي السر الحاصل في اية طريق سلكها ولا يقدح في ذلك
ورود الاشتباه لاجل الاشتراك في الاعلام كما في بعض الفواتح اذ قد يزال بالقرائن وحمل السر على الكل
حاصل بالنظر الى الوضع الاصلي قبل اعتبار الاشتراك وقد بان الوصف بسره حال بالاطلاقة عليه وليس كما سمع ان
كان الواضع متعددا كان العذر واضحا بخلاف ما اذا كان واحدا كما في الفواتح وكذلك ذكره حديث الاعلام
وارد فيه يذكر الاجناس واولها لما اصله من الاجرام والاعراض زيادة تأسيد للمحو مابالهم اي الرواة
او العلماء على الاطلاق عدوا اي وجد هذا العد فيما بينهم لا من كل واحد منهم فلا ينافي قول من عدا لم يعد الم
شيء منها آية هذا مذهب الكوفيين قيل بعوثه ورواية الم والذي يعلم من كتاب المرشد ان الفواتح
باسرها آيات عندهم في السور كلها بلا فرق بينها وفي بعض الحواشي اعترض على قوله اما الم فاية حيث وقعت
بانها في آل عمران ليست باية فالوجه في توسيع ذكر الفواتح انه ابتدأ بالم واسمها بما زيد فيه عليها حرف واحد
ثم بما قالها في حرف واحد اعني الر ثم بما وافقها في عدد الحروف فقط اعني طسم ثم ذكر ما هو حرفان وقدم يس
لتركبها في كونها اية ثم اسعل لها ما هو على خمسة احرف وقدم حم عسق لمناسبة الحواميم ثم ذكر ما هو على حرف
واحد والمراد بعدم الآية بسبب صواب ان يقول ليست باية فان اجيب بانه اراد ان ينبه على ان قياسها على
الم يقتضي ان يكون آية لكنه خولف فيه لم يعد اية لا يقول بلا ابهام لم يعد اية ادلم خالف فيها فكس والظاهر انه ليس
في العبارة وتفريع ما المراد في النفي والاثبات في شيء كالاحكام كما يدل عليه قوله ما بالهم عدوا وقوله هذا مذهب
الكوفيين الخ وقوله تكلف عليهم استبعاد واستنكار لان بعد اية هي حكم كلمة واحدة تكلم وليس فاجاب
بانه كلمة واحدة فقد عد اية اياما هو كلمة واحدة وقف التمام الوقف على الاسم مع مسقلا عنه وعلى
ما بعده حسن فان استقل ما بعده ايضا سمي تاما والاسمي كافيا فاحسا عد تام والوقف على بسم قبيح وعلى الله اوالرحمن
كاف وعلى الرحيم تام واشترط بعضهم في الكافي ان يتعلق بالموقوف عليه ما بعده تعلقا اعرابيا وسيأتي نافعة

Copyright © King Saud University